جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

تأثير الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على أداء الموازنة العامة في تشاد

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

إعداد

الباحث/ بانا آجي محمد

إشـــراف

د. نيفين كمـــال حامد

أبريل ٢٠١٢م

جمهورية مصر العربية

تأثير الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على أداء الموازنة العامة في تشاد

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

إعداد

الباحث/ بانا آجي محمد

إشراف

د. نيفين كمال حامد

أبريل 2012م

الإهـــــــداء

إلى جميع أرباب العلم والمعرفة، أساتذتي الكرام الذين خرجوا بى من ظلام الجهل إلى ضياء العلم والمعرفة.

الباحث

مستخلص الدراسة

بانا آجي محمد "تأثير الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على أداء الموازنة العامة في تشاد".

رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية – معهد التخطيط القومي 2012م.

تعرضت هذه الدراسة لآثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الموازنة العامة في تشاد، وذلك على المستويين الإجمالي والتفصيلي، حيث تعرضت الدراسة لتأثير هذه الأزمة على مكونات الموازنة العامة المتمثلة في الإيرادات العامة والنفقات العامة والعجز المالي، ومن ثم آثار هذه المكونات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الاستثمار العام والادخار العام، وكذلك الأثر على الدين العام والاستدامة المالية، وقدرة الدولة على سداد ديونها.

وأخيراً انتهت الدراسة بالإشارة لأهم السياسات والإجراءات التى اتخذتها الحكومة التشادية على مستوى الاقتصاد الكلي لمواجهة الآثار الناتجة عن الأزمة المالية الاقتصادية العالمية.

ABSTRACT

BANA AJY MOHAMED
THE IMPACT OF THE WORLD ECONOMIC FINANCIAL CRISIS ON THE PERFORMANCE OF THE GOVERNMENT BUDGET IN CHAD
A MASTER THESIS IN PLANNING AND DEVELOPMENT- INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING- 2012

The study analyzed the impacts of the world economic financial crisis on the government budget in Chad, at both macro and detailed levels, where the study analyzed the impact of such crisis on the government budget components, represented in government revenues, government expenses, financial deficit, and then the impacts of such components on some macro economic variables, such as public investment and public saving, and also the impacts on the public debt and fiscal sustainability, and government's capacity to pay debts.

Finally the study concluded with recommendations about the most important policies and procedures the Chadian government should take at the level of macro economy to face the impacts resulting from the world economic financial crisis.

شكر وتقدير

أود فى البداية أن أسجد لله رب العالمين شاكراً، الذى أعاننى وأمدنى بالصبر وشملنى بتوفيقه، منذ اختياري لموضوع هذه الرسالة، ليكون محلاً لدراستى أن انتهيت من إعدادها، ولولا توفيق من الله عز وجل ما خرجت الرسالة إلى النور.

كما أذكر بالفضل والعرفان أستاذتي الجليلة الدكتورة/ نيفين كمال حامد لموافقتها على الإشراف على الرسالة، والتى لم تضن عليّ لحظة واحدة طوال البحث، بعلمها ووقتها وجهدها، فهي التى أولتنى بتشجيعها وعطفها وسعة صدرها فى معالجة هذا الموضوع. وهى التى أمدتنى بالكثير من الملاحظات والتوجيهات القيمة أثناء إعداد هذه الرسالة، مما كان لها أكبر الأثر فى إنجازها على الصورة التى وصلت إليها. فشكراً لها على أعظم ما تمنحها الأستاذة لطلابها من علم فياض وعطف غامر.

كما أتقدم بخالص العرفان والتقدير إلى أساتذتي:

الأستاذة الدكتورة/ سهير إبراهيم أبو العينين، أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي.

الأستاذ الدكتور/ محمد رضا العدل، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس.

لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وإصدار التقييم العلمي، وذلك فضل عليّ عظيم يعجز عن الوفاء به أي شكر أو تقدير.

كما أشكر أيضاً جميع أساتذتي الأجلاء والموظفين والعاملين بالمعهد وأخص من بينهم كل من الأستاذ الدكتور/ محرم صالح الحداد والأستاذ الدكتور/ مصطفى أحمد مصطفى لسعة صدرهم ومساعدتهم الصادقة.

وأخيراً أقدم شكري لأسرتي الكريمة على صبرها ومؤازرتها لي خلال دراستي في دبلوم التخطيط والتنمية وإعدادي لهذه الرسالة، ولزملائي الكرام في مرحلتي الدبلوم والماجستير لما قدموه لي من تشجيع وتحفيز واحترام وتعاون، وأخص من بينهم الأخ العزيز، الأستاذ/ منصور عبد الله مالك، والدكتور/ ياسر رمضان والدكتور/ محمد عبد اللطيف، والأستاذ/ أحمد عبد الفتاح. وفقنا الله جميعاً لخدمة التنمية، ويجعلنا من النافعين بعملهم لوطنهم.

فـهـرس الـمـحـتـويـات

البيـــان	الصفحة
المقدمة	1
الفصل الأول: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثرها على الاقتصاد التشادي	7
المبحث الأول: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية 2008م وسياسات مواجهتها ..	8
أولاً: الإطار المفاهيمي للأزمة المالية وأسبابها	8
ثانياً: مظاهر وأسباب الأزمة المالية العالمية 2008م	10
ثالثاً: تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية 2008 على الاقتصاد العالمي.....	13
1- القطاع المالي.....	13
2- القطاع الحقيقي	14
3- الأزمة المالية العالمية والاقتصادات النامية	17
رابعاً: سياسات وإجراءات لمواجهة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على المستوى الدولي	18
خامساً: الدروس المستفادة من الأزمة المالية الاقتصادية العالمية 2008م.....	25
المبحث الثاني: تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التشادي .	28
أولاً: أهم ملامح الاقتصاد التشادي	28
1- تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي وهيكله.....	29
2- تطور الاستثمار ومعدلاته	38
3- هيكل العمالة والأجور	48
4- التجارة الخارجية.....	52
5- أهم المؤشرات الاقتصادية	56
ثانياً: آثار الأزمة العالمية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في تشاد	59
1- أثر الأزمة العالمية على الناتج المحلي الإجمالي.....	59
2- أثر الأزمة العالمية على معدل التضخم	63
3- أثر الأزمة العالمية على التبادل الخارجي.....	63
4- أثر الأزمة العالمية على الدين الخارجي	64
ثالثاً: قنوات انتقال الأزمة المالية الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد التشادي.....	64
النتائج	67

البيـــان	الصفحة
الفصل الثاني: تقييم أداء الموازنة العامة في تشاد خلال الفترة (**2003م-2010م**) وتأثرها بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية	68
المبحث الأول: دور الموازنة العامة للدولة في تحقيق أهداف السياسة المالية	69
أولاً: دور السياسة المالية في إدارة الاقتصاد الكلي	69
1- أهمية السياسة المالية في إدارة الاقتصاد الكلي	69
2- أهداف السياسة المالية.....	73
3- أداة تحقيق أهداف السياسة المالية	77
ثانياً: هيكل الموازنة العامة.....	80
1- تبويب الموازنة العامة وفقاً للمعايير الدولية	80
2- تبويب الموازنة العامة في تشاد ومراحل إعدادها	86
المبحث الثانى: تقييم أداء الموازنة العامة خلال الفترة (2003م-2010م)	101
أولاً: تطور الإيرادات العامة وهيكلها	102
ثانياً: تطور النفقات العامة وهيكلها	116
ثالثاً: دور الإنفاق العام في تحقيق التنمية البشرية في تشاد.....	125
1- الإنفاق العام على الصحة	127
2- الإنفاق العام على التعليم	130
3- الإنفاق العام على التعليم العالي والبحث العلمي والتدريب المهنى.....	133
رابعاً: تطور العجز الإجمالي للموازنة العامة وأسبابه	139
خامساً: تطور الدين العام.....	143
المبحث الثالث: أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الموازنة العامة في تشاد	150
أولاً: أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الإيرادات العامة.....	150
ثانياً: أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على النفقات العامة.....	157
ثالثاً: أهم الآثار المترتبة على ظاهرة التفاوت بين تقديرات الموازنة العامة وحسابات النتائج	162
رابعاً: أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على عجز الموازنة العامة	163
1- التفاوت على مستوى العجز الكلي.....	164
2- تمويل العجز المالي	165
خامساً: أثر الأزمة المالية الاقتصادية على توجهات السياسة المالية لعام 2010م..	166
1- الموازنة الأولية لعام 2010م	167

البيـــان	الصفحة
2- الموازنة المعدلة لعام 2010م	168
النتائج	172
الفصل الثالث: دور الدولة في الحد من آثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في تشاد	173
المبحث الأول: دور الدولة في الحد من آثار الأزمات الاقتصادية.....	174
أولاً: تطور دور الدولة في الاقتصاد	174
ثانياً: دور الدولة في الحد من آثار الأزمات الاقتصادية	183
المبحث الثاني: دور السياسة المالية في الحد من آثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في تشاد	184
أولاً البرنامج المرجعي.....	184
ثانياً: برنامج الحكومة الاقتصادي	195
1- الاستراتيجية الوطنية الثانية للحد من الفقر.....	195
2- إطار الاقتصاد الكلي 2009م-2012م.....	196
ثالثاً: السياسة المالية في عام 2009م.....	201
الخاتمة	203
نتائج الدراسة	204
توصيات الدراسة	209
المراجع	212
الملاحق	219
ملخص الدراسة.....	242

فـهـرس الـجـداول

رقم الجدول	البيـان	الصفحة
	جداول الفصل الأول	
(1-1)	تطور الناتج المحلي الإجمالي وهيكله ومعدلات نموه في تشاد ومجموع العالم ودول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (1990م-2009م).....	31
(2-1)	تطور الإنفاق على الاستثمار	39
(3-1)	معدلات الاستثمار والادخار خلال الفترة (2006م-2009م).....	40
(4-1)	مؤشرات تقرير مؤسسات الأعمال في تشاد لعام 2009م	42
(5-1)	التدفقات الاستثمارية إلى تشاد خلال الفترة (1999م-2009م).....	46
(6-1)	تطور الصادرات والواردات في تشاد خلال الفترة (2000م-2009م)	55
(7-1)	تطور معدلات التضخم في تشاد ودول أفريقيا جنوب الصحراء	56
(8-1)	تطور الإنفاق العسكرى ونسبته إلى الناتج خلال الفترة (2006م-2009م)	61
	جداول الفصل الثاني	
(1-2)	نموذج هيكل الموازنة العامة للدولة (التبويب التقليدي).....	85
(2-2)	نموذج الموازنة العامة للدولة في تشاد (التبويب التقليدي).....	88
(3-2)	تطور الإيرادات العامة ومؤشراتها في تشاد خلال الفترة (2003م-2010م)	103
(4-2)	تطور الإيرادات العامة للدولة وهيكلها خلال الفترة (2003م-2010م).....	105
(5-2)	تطور الإيرادات الضريبية	106
(6-2)	تطور هيكل الإيرادات الضريبية	109
(7-2)	تطور الإيرادات الجارية والرأسمالية وهيكلها خلال الفترة (2003م-2010م)	115
(8-2)	تطور النفقات العامة ومؤشراتها فى تشاد خلال الفترة (2003م-2010م) ..	116
(9-2)	تطور النفقات العامة للدولة وهيكلها خلال الفترة (2003م-2010م)	119
(10-2)	تطور النفقات الجارية والرأسمالية وهيكلها خلال الفترة (2003م-2010م)..	123
(11-2)	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004م-2010م)	128
(12-2)	مكونات الإنفاق العام على الصحة خلال الفترة (2004م-2010م)	129
(13-2)	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004م-2010م).....	131
(14-2)	مكونات الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة (2004م-2010م)	132

رقم الجدول	البيـان	الصفحة
(2-15)	نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي إلى الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004م-2010م)	134
(2-16)	مكونات الإنفاق العام على التعليم العالي خلال الفترة (2004م-2010م)	135
(2-17)	نسبة الإنفاق العام على الدفاع إلى الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004م-2010م)	136
(2-18)	مكونات الإنفاق العام على الدفاع خلال الفترة (2004م-2010م)	137
(2-19)	تطور العجز الإجمالي للموازنة العامة للدولة والرقم القياسي له ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2003م-2010م)	140
(2-20)	تطور الدين الخارجي وهيكله ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2003م-2010م)	144
(2-21)	معايير المديونية للبلدان ذات الدخل المنخفض	146
(2-22)	تطور أعباء الدين العام في تشاد خلال الفترة (2003م-2010م)	147
(2-23)	مؤشرات المديونية الخارجية لتشاد خلال الفترة (2003م-2010م)	148
(2-24)	تطور الدين العام المحلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005م-2010م)	150
(2-25)	أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الموارد العامة فى الموازنة العامة للدولة فى عام 2009م	153
(2-26)	بيانات تنفيذ الموازنة فى ديسمبر 2009م (الإيرادات)	154
(2-27)	الربط الأصلى والمعدل والفعلي للإيرادات العامة ومعدلات الاختلاف بينهم في عام 2009م	156
(2-28)	أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الإنفاق العام فى الموازنة العامة للدولة في عام 2009م	159
(2-29)	بيانات تنفيذ الموازنة فى ديسمبر 2009م (النفقات)	160
(2-30)	الربط الأصلى والمعدل والفعلي الإجمالي للإنفاق العام ومعدلات الاختلاف بينهم في عام 2009م	161
(2-31)	الربط الأصلى والمعدل والفعلي للعجز الكلي ومعدل الاختلاف بينهم فى عام 2009م	164
(2-32)	الموارد العامة والإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية	170

رقم الجدول	البيـان	الصفحة
	2010م	
	جداول الفصل الثالث	
(1-3)	الأهـداف الإرشـادية للبرنـامج المرجعـي خـلال الفتـرة (أبريـل – أكتـوبر 2009م)	186
(2-3)	المعايير الهيكلية للبرنامج المرجعي (أبريل – أكتوبر 2009م)	187
(3-3)	البيانات الدورية	190
(4-3)	نتائج الأهداف الإرشادية للبرنامج المرجعي خلال الفترة (أبريل – أكتوبر 2009م)	192

فـهـرس الأشكـال

رقم الشكل	البيـان	الصفحة
	أشكال الفصل الثاني	
(1-1)	تطور معدل نمو الناتج الحقيقي في تشاد خلال الفترة (1990م-1997م حتى 2009م)	32
	أشكال الفصل الثاني	
(1-2)	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2003م-2010م)	104
(2-2)	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2003م-2010م)	117
(3-2)	تطور العجز الإجمالي للموازنة العامة للدولة.....	140
(4-2)	تطور إجمالي الدين الخارجي خلال الفترة (2003م-2010م)	144
(5-2)	تطور إجمالي الدين المحلي خلال الفترة (2005م-2010م)	149

مـقــدمــة :

شهد الاقتصاد العالمي اضطرابات حادة طرأت على أسواق الأوراق المالية وامتدت لمعظم القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما نتج عنه حدوث الأزمة المالية الاقتصادية العالمية. وقد تفجرت هذه الأزمة بالولايات المتحدة الأمريكية ووصلت إلى ذروتها في خلال شهر سبتمبر 2008م.

ولم تعد هذه الأزمة مالية كما كانت في البداية ، بل صارت أزمة اقتصادية بمفهومها الشامل ، حيث امتد تأثيرها لكل متغيرات الاقتصاد النقدي والعيني على حد سواء ، فصارت صاخبة متخطية اضطرابات الأسواق المالية لتتغلغل في بقية القطاعات والأنشطة، كما امتدت تأثيراتها إلى معظم دول العالم ، ولم تقتصر على الدول التي نشأت بها فقط[1].

ومن هنا كان الأمر يستلزم التعرف على طبيعة هذه الأزمة وتدارس تداعياتها على الاقتصاد التشادي، وخاصة تأثيراتها على أداء الموازنة العامة في تشاد.

وكذلك البحث عن متطلبات العلاج من منظور تقويمي لدور الدولة في اتخاذ الإجراءات ووضع السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، التي تهدف إلى مواجهة الأزمة واستعادة التوازن للاقتصاد الكلي.

1- طبيعة المشكلة:

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة ازدياداً في الاندماج الاقتصادي بين الدول المتقدمة والنامية والدول ذات الأسواق الناشئة Emerging economies، وتدهوراً في أداء المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية التي أسست في غضون الحرب العالمية الثانية، وفق معطيات عصر مختلف [*].

([1]) سيد عطيتو محمد على، دور الدولة في مواجهة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الرابع عشر، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها على قطاعات الاقتصاد القومي، جامعة عين شمس، ديسمبر، 2009م، ص 453.

([*]) بدأت تظهر الكيانات الاقتصادية الكبرى أو على الأقل بدأ العمل للتحضير لقيامها. فبدأت أوروبا 1992م وفى نفس الوقت الاتفاق بين دول أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك) لإنشاء منطقة تجارة حرة، وحديث مشابه فى الباسفيكى حول اليابان وهناك[2] معاهدة للجماعة الاقتصادية الأفريقية فى يونيو 1991م بمدينة أبوجا، وذلك بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى أفريقيا، ومواجهة التحديات التى تفرضها العولمة بصورة أكثر فعالية. لمزيد من التفصيل أنظر: حازم الببلاوى، دور الدولة فى الاقتصاد، دا رالشروق، القاهرة، 1999م، ص 212، فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الأفريقى، دار النهضة العربية، القاهرة 2007، ص 2.

ورغم كثرة الأطروحات لتطوير هذه المؤسسات خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي أتت في أثناء أو عقب أزمة مالية لم يصب هذه المؤسسات تغيير يذكر يصلح من مسارها أو يطورها ، لتلاحق تغيرات العالم الاقتصادية وترتيباته بين الدول الفاعلة فيه[1].

لقد صار النظام المالي الدولي يعاني عيوباً بنيوية، يفتقر بشدة إلى قواعد الحوكمة السديدة والفعالة. وهذه العيوب هي التي تفرز الأزمات المالية وما لم يتم التعامل مع هذه العيوب بإعادة هندسة النظام المالي الدولي، سيظل المجال دائماً مفتوحاً لنشوب الأزمات، مهما دققنا في تصميم السياسات الكلية، ومهما أحكمنا الإدارة الاقتصادية، وأيًّا كان حجم السيولة التي تم ضخها بموجب حزم الإنقاذ[2].

وعلى خلفية هذه الأزمة العالمية، تعالت النداءات والمطالبات بإعادة النظر في النظام العالمي من عدة وجوه، فقد طالب الرئيس الفرنسي السابق نيكولا سار كوزي بخلق رأسمالية إنسانية، ودعا بعض الكتاب إلى إنشاء سلطة مالية عالمية لا تقتصر مهمتها على الرصد والتسجيل بل تتجاوزها إلى الضبط والتحكم. وقد ذهب إعلان موديناء، الذي صدر عقب اجتماع المنتدى الدولي بإيطاليا خلال 9–10 يوليو 2008 إلى أبعد من ذلك، فطالب بإصلاحات في النظام الدولي تطول نظام أسعار الصرف والنظام المالي والنظام التجاري[3].

ومن الأدوات المالية والاقتصادية التي تتأثر بمثل هذه الأزمات المالية الاقتصادية الموازنة العامة للدولة، حيث تأثر أداء الموازنة العامة في تشاد وأولويات سياستها المالية بهذه الأزمة ، مما يستلزم تتبع هذا الأداء وتقييمه. وكذلك تقييم مجهودات الحكومة التشادية لمواجهة آثار هذه الأزمة على موازنتها.

([1]) محمود محيي الدين، مركز الأهرام، السياسة الدولية، العدد 175، يناير 2009م، ص 142.

([2]) جودة عبد الخالق، مركز الأهرام، السياسة الدولية – العدد 175 يناير 2009م، ص 116.

([3]) المرجع السابق، ص 124.

2- أهمية الدراسة :

إن جمهورية تشاد كسائر البلدان النامية الفقيرة واجهت آثار الأزمة المالية العالمية، ومن ثم لا يمكن أن تكون بمعزل عن التغيّرات والأحداث الدولية، وتبقى عُرضة للتأثر بأي متغيرات سياسية أو اقتصادية عالمية، خاصة في ظل تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال. واندماج اقتصادات الدول في الاقتصاد العالمي.

ويمثل ناتج قطاع النفط في تشاد نحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو المصدر الأساسي للدخل وتمويل متطلبات التنمية الاقتصادية. وقد أدى الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب العالمي على النفط إلى تراجع أسعاره من أقصى ارتفاع سجل له ، وهو أكثر من 140 دولاراً للبرميل في شهر يوليو 2008م إلى أقل من 50 دولاراً للبرميل خلال شهر نوفمبر من نفس العام، وذلك بنسبة انخفاض تصل إلى نحو 65% . ولا شك أن لتراجع حصيلة تشاد من صادرات النفط أثراً سلبياً على الإنفاق الحكومي وعملية التنمية، خاصة إذا استمر الانخفاض في الأسعار لفترة طويلة، وإذا زاد التراجع في الأسعار عن المستويات التي ربطت على أساسها الموازنة العامة للدولة.

ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على ما يمكن أن تحدثه الأزمة من تأثيرات على أداء الموازنة العامة- الأداة الرئيسية للسياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية المهمة التي تطبق في أي اقتصاد – ومن ثم تأثيرها على دور الحكومة في النهوض بالمجتمع والاستمرار في تنفيذ خطة التنمية، وضخ الاستثمارات العامة لتوفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف هذه الخطة.

3- أهداف الدراسة:

- التعرف على طبيعة الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد التشادي بصفة عامة، وعلى أداء الموازنة العامة به بصفة خاصة.
- توضيح دور الدولة في وضع حزمة من الإجراءات والقرارات من خلال أدوات السياسة المالية خاصة والسياسات الأخرى عامة لمواجهة هذه الأزمة، باعتبار أن الدولة التي تملك رؤية شاملة للاقتصاد وقدرة على تحقيق التوازن والتواؤم بين قطاعاته المختلفة، يمكنها أن تسهم في استعادة التوازن الكلي للاقتصاد في أوقات الأزمة بشكل سريع.

- طرح بعض التوصيات لتحسين أداء الموازنة العامة في تشاد من خلال إجراء المزيد من الإصلاحات والشفافية.

4- فرضية الدراسة :

والفرضيات التي تنطلق منها الدراسة وفقاً للإشكالية السابقة تتمثل في الآتي:

- إن الأزمة المالية الاقتصادية لعام 2008م، إنما تكمن جذورها في الإفراط بالاستثمارات المالية دون أن يقابل ذلك تطور في الاقتصاد الحقيقي ، مما تولّد عنه نشاطات مالية طفيلية.
- المستقبل مفتوح على العديد من الاحتمالات، لكنه يبدو أن الأزمة ستؤثر بعمق على إعادة دور الدولة في النشاط الاقتصادى.
- إن تداعيات الأزمة المالية العالمية قد ألقت بظلالها على أداء الموازنة العامة في تشاد، الأمر الذي يدفع الحكومة إلى الأخذ بالسياسات الإصلاحية والإسراع في معالجة الخلل والقصور في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.

5- نطاق الدراسة :

يتحدد نطاق الدراسة في تناول ملامح ووقائع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام 2008م، ومدى تأثيرها على أداء الموازنة العامة في تشاد، والإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة هذه الأزمة على مستوى الاقتصاد الكلي.

6- المدى الزمني للدراسة :

وهي الفترة من 2003م حتى 2010م مع إمكانية المقارنة بفترات أخرى سابقة أو لاحقة.

7- منهج الدراسة:

سيتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل الظاهرة والآثار المترتبة عليها وأسبابها، من خلال الاستعانة ببيانات الموازنة العامة والسياسات المالية، وغيرها من البيانات المساعدة، وقياس الفجوة بين النفقات والإيرادات العامة المقدرة والمعدلة والفعلية واتجاهها عبر الزمن على المستوى الإجمالي والتفصيلي. كما سيتم حساب بعض المؤشرات الخاصة بالموازنة، باستخدام طرق حسابية بسيطة للاستدلال بها في تحليل الظاهرة محل البحث.

8- خطة البحث:

وفي ضوء ما تقدم، تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول، حيث يتضمن الفصل الأول مبحثين. والفصل الثانى ثلاثة مباحث. وكذلك الفصل الثالث مبحثين. وخاتمة. على النحو التالى:

الفصل الأول، بعنوان "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثرها على الاقتصاد التشادي"، ويتضمن مبحثين هما:

المبحث الأول: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية 2008م وسياسات مواجهتها.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التشادي، وتم تقسيمه إلى موضوعين:

أولاً: أهم ملامح الاقتصاد التشادي.

ثانياً: أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الاقتصاد التشادي.

الفصل الثانى، بعنوان "تقييم أداء الموازنة العامة في تشاد خلال الفترة (2003م-2010م) وتأثرها بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية"، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دور الموازنة العامة للدولة في تحقيق أهداف السياسة المالية، وتم تقسيمه إلى موضوعين:

أولاً: دور السياسة المالية في إدارة الاقتصاد الكلي.

ثانياً: هيكل الموازنة العامة. وذلك من خلال تناول أسس تبويب الموازنة العامة وفقاً للمعايير الدولية، وأسس تبويب الموازنة العامة في تشاد ومراحل إعدادها.

المبحث الثاني: تقييم أداء الموازنة العامة في تشاد خلال الفترة (2003م-2010م).

المبحث الثالث: أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الموازنة العامة في تشاد.

الفصل الثالث: بعنوان "دور الدولة في الحد من آثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في تشاد"، ويتضمن مبحثين هما:

المبحث الأول: دور الدولة في الحد من آثار الأزمات الاقتصادية.

المبحث الثاني: دور السياسة المالية في الحد من آثار الأزمة المالية الاقتصادية العالمية في تشاد.

وتشتمل الخاتمة على أهم نتائج وتوصيات الدراسة، بالإضافة إلى قائمة المراجع والملاحق، وملخص البحث.

الفصل الأول
الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثرها على الاقتصاد التشادي